ونصف درهم وثلث قيراط فمجموع الاحد عشر والعشرين من الريال يعادل المائتين الدرهم الشرعي في
ثم ذكر الشيخ سعيد اعدادا كثيرة من الريالات وما يجب فيها ثم قال واما الذهب فقدار النصاب
من الاحمر المشخص وغيره من المغربي والاسمعيلي والزنجرلي والطرة والسلطاني والاسلامبولي
اذا كان كل واحد وافي الوزن ثلاثة وعشرون احمر ونصف احمر ونصف قيراط وذلك لان كل احمر
سبعة عشر قيراطا بالقيراط المتقدم ونصاب الذهب عشرون مثقالا كل مثقال عشرون قيراطا
فمجموع الثلاثة والعشرين الاحمر والنصف الاحمر والنصف القيراط يعادل العشرين المثقال من
في الوزن لان العشرين المثقال اربعمائة قيراط ومجموع ثلاثة وعشرين احمر ونصف احمر ونصف
اربعمائة قيراط ايضا الى آخرها اطال به الشيخ سعيد ووفقت على رسالة للوالد الاكسيد امين
سماها كشف القناع في تحرير الدرهم والصاع قال في آخرها ثم عن لي بعد هذه في سنة خمس
ومائتين والف الحق بمعرفة الصاع معرفة نصاب الزكاة من الذهب والفضة كم يكون
من القروش والحمران الشريفية المتعامل بهما الآن في مكة والمدينة وجدة ونواحيها فاذا
وعكس القضية فجعل الدرهم والمثقال الشرعي اكبر من الدرهم والمثقال الملكي وهذه عبارته
ان الدرهم الشرعي عبارة عن اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات قال العلامة الفقيه
في شرح التقاية اي متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفيها انتهى فيكون الدرهم
الشرعي سبعين شعيرة والمثقال الشرعي عشرون قيراطا فيكون مائة شعيرة واما الدرهم
الآن بمكة والمدينة وارض الحجاز ومصر والشام ونواحيها وهو المسمى في عرفنا بالفضة بالقاف
على وزن تمر فهو ستة عشر خزنوبة بكل خزنوبة اربع شعيرات اوربع فجات لانا اختبرنا
المتوسطة مع الفجة المتوسطة فوجدنا هما متساويين والقيراط في عرفنا الآن هو حبة الخروب
فيكون القيراط الشرعي اكبر من حبة الخروب على هذا التقدير ويكون الدرهم العربي اربعة
شعيرة ينقص عن الدرهم الشرعي ست شعيرات والمثقال المعروف فيما بين الناس الآن اربع
خزنوبة فهو ست وتسعون شعيرة ينقص عن المثقال الشرعي اربع شعيرات اوربع فجات فالمثقال
من الدراهم الشرعية مقدارها من دراهمنا مائتا قفلة ونصف وثمانية عشرة قفلة وثلاثة ارباع قفلة وهي
عبارة عن رطل ونصف من الفضة الاست قفال ونصف برطلنا المعروف الآن في زماننا وهو عبارة عن
مائة وخمسين قفلة عرفية فزنها خمس دراهم عرفية وسبع خزانيب ونصف خزنوبة والعشرة
المثقال الشرعية من الذهب مقدارها من المثاقيل العرفية احد وعشرون مثقالا الا اربع خزانيب
وهي عبارة عن احد وثلاثين قفلة وربع قفلة فزنها اثنا عشر خزنوبة من الذهب فتدبر
خزنوبة واذا تحرر ذلك واردت معرفة النصاب من القروش والحمران فاعلم ان وزن الفرش
الريال الوافي وما كان على وزنه من باقي القروش ثمانية قفال عرفية وسبع خزانيب الا ثلاثة
على حرر نا وضبطنا صنجة القرش الريال بالقفال فيكون النصاب منه ستة وعشرين
الا خزنوبة وثلث خزنوبة فزنها خمس قفال وسبع خزانيب ونصف وهي عبارة عن نصف
ريال وثمن ريال وثلاث خزانيب وثلث وما قيل ان وزن القرش ثمانية قفال وثلث قفلة
صحيح والاحمر الشريفي الوافي الموزون من المشخص والمغربي والزنجرلي والاسمعيلي وعديلها وزن



كل واحد منها سبع عشر خزنوبة فيكون النصاب من كل واحد منها تسعة وعشرين احمر
وثلثي احمر وسبع خزانيب فزنها نصف احمر وربع احمر الا شعيرة واحدة الى آخر
ما طال به وذكر ان عند ابي يوسف ومحمد كذا هنا ما زاد على النصاب يزكى بحسابه وان على
مذهب ابي حنيفة ليس في الزايد على النصاب شيء حتى يبلغ خمس نصاب فاذا بلغ يجب فيه
ربع عشر والله اعلم قوله خمسا واق بتنوين اواق على وزن جوار قال البهنسي في شرح البخاري
اواق بتخفيف الياء وتشديدها جمع اوقية بضم الهمزة وتشديد القاف وفي لغة بحذف الالف
وفتح الواو اربعون درهما انتهى قال القسطلاني بالاتفاق انتهى قوله جودة ورداءة قال الشارح
المراد بالجودة نحو الغومة والصبر على الضرب ونحوهما وبالرداءة المغشوشة ونحوها انتهت قوله
المراد والمغني والنهاية والمراد بالجودة النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها انتهت قوله
ما يجزي ردي واذا لم يجز ذلك استرده الا ان الان بين عند الدفع انه عن ذلك المال والا فلا يسترده
محل الزكاة فتلف ماله قبل الحول واذا جاز الاسترداد فان بقي اخذه والا اخذ التفاوت وكيفية
فقد ان يقوم المخرج بجنس آخر كان يكون معه مائتا درهم جيدة فاخرج عنها خمسة معيبة
والجيدة تساوي بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوي بربع دينار فيبقى عليه نصف دينار
جيد قال في العباب نعم ان ادى اجتهاد الامام الى اخذه ففي لزوم التفاوت وجهان قال الشارح في
شرحه في تعليق القاضي والذي يظهر من كلامهم السابق في الغلطة وغيره لا جزاؤه وعدم لزوم
التفاوت لان العبرة باعتقاد الآخذ لا المعطي قوله ومكسور عن صحيح قال الشارح في الايعاب
يظهر ان محله ان نقصت قيمت المكسر عن قيمت الصحيح كما هو الغالب فان فرض استواؤها
فيجب الاجزاء انتهى قوله بخلاف عكسه اي فانه يجزي بل هو الافضل لانه زاد خيرا قال الوافي الامداد
والمغني والنهاية فيسلم المخرج الدينار الصحيح او الجيد او من يوكله المستحقون منهم او من غيرهم
فان لزمه نصف دينار سلم اليهم دينارا نصفه عن الزكاة ونصفه يبقى له معهم امانة ثم يتقاصصان
هو وهم فيه بان يبيعوه لاجنبي ويتقاسموا ثمنه او يشتروا منه نصفه او يشتري نصفهم
لكن يكره شراء صدقته ممن تصدق عليه فرضا او نفلا انتهى كلامهم قوله المغشوش المراد بالمغشوش
كالمغني المخلوط بما هو ادون منه كذهب بفضة وفضة بنحاس وفي النهاية المغشوش
المخلوط كذهب بفضة او نحاس قوله او اخشيج اليه قال ابن قاسم اي بان لا يوجد خالص
من غير المغشوش والا تعين لان في الاخراج من المغشوش فوات الغش وفي السبك غرامة
مؤنته وفي اخراج الخالص السلامة منهما انتهى وفي شرح العباب للشارح لا يجوز للولي
ونحوه كالوكيل كما هو ظاهر اخراج المغشوش بل يصرف بخالص ويؤدي منه كما قاله القولي
والسبكي وغيرهما قال الاسنوي كالسبكي فان تعذر وموءنة التخليص تزيد على ما يخرج من
النحاس او تساويه دفع منه بل يجب ان كانت الموءنة اكثر وان نقصت عما يخرج منه لزم
الولي التخليص الى آخر ما في الايعاب قوله والا جاز اخراجه قال في التحفة ويتبغي فيما اذا
زادت موءنة السبك على قيمت الغش ولم يرض المستحقون بتحملها انه لا يجزي اخراج الا
اي المغشوش لاضرارهم حينئذ بخلاف ما اذا لم يزد او رضوا الخ قال في التحفة وعلى عدم
الاجزاء لو خلص المغشوش في يد الساعي او المستحق اجزأ كما في تراب المعدن بخلاف سحالة كبريت

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)